الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
14 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-53407 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٢٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6 (Introduction)) و A/68/6 (Sects 1-3) و A/68/6 (Sect. 4) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 5) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 6) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 7) و Corr.1 و A/68/6 (Sects. 8-21) و A/68/6 (Sect. 22) و Corr.1 و A/68/6 (Sects. 23-25) و A/68/6 (Sect. 26) و Corr.1 و A/68/6 (Sect. 27) و Corr.1، و A/68/6 (Sects. 28 and 29) و A/68/6 (Sects. 29A-G) و A/68/6 (Sect. 29H) و Corr.1 و A/68/6 (Sects. 30-36) و A/68/6 (Income sects. 1-3) و A/68/7 و A/68/16 و A/68/75 (Chap. II, Sect. A) و A/68/86 و Corr.1 و A/68/92 و A/68/214 و A/68/507 و A/C.5/68/10).

١ - **الأمين العام**: في معرض تقديمه الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قال إن الميزانية المقترحة التي أعدت على أساس الأولويات التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٨، تعكس أحد التحديات الرئيسية، وهو: كيفية تزويد الأمم المتحدة بالموارد التي تحتاج إليها عندما يزداد الطلب على العمل الذي تقدمه في وقت يتسم بالتقشف الاقتصادي وتسوده المعوقات. ولا تزال بلدان عديدة تعاني من الآثار المعوقة الناجمة عن الأزمة المالية وتقاومها حكومات وشعوبا. وفي الوقت نفسه، بدأ العالم يتطلع إلى الأمم المتحدة بشكل متزايد طلبا للمساعدة في معالجة طائفة واسعة من القضايا والاحتياجات. ويجب على المنظمة أن ترقى إلى مستوى توقعات شعوب العالم وفي الوقت نفسه أن تضطلع بمسؤوليتها لتحقيق الاستفادة الرشيدة القصوى من الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء. وكانت الميزانية المقترحة التي تعكس هذا الواقع، نتاج عملية دقيقة شارك فيها جميع مديري البرامج.

٢ - وأشار إلى أن الجمعية العامة قد طلبت منه إعداد الميزانية على أساس تقدير أولي قدره ٣٩٣ ٥ مليون دولار عل الرغم من أنه كان قد قدم مخططا للميزانية قدره ٤٩٢ ٥ مليون دولار. وقد بُذِلت جهود من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثار التخفيض، وتغطية تكاليف الولايات الجديدة والموسعة؛ إلا أنه من غير الواقعي الاعتقاد بأن تخفيضا كبيرا كهذا لن يكون له أي تأثير. وحث اللجنة على أن تنظر في استعراض الأنشطة التي صدر بها تكليف التي قد تكون قد نفذت أو حلت محلها تطورات جديدة. وأعرب عن التزامه بضوابط الميزانية وبتنفيذ جميع الولايات، وشدد على المديرين والموظفين ضرورة استمرار إعادة تقييم أساليب العمل وتحسينها، والخضوع لمساءلة الجهات التي تخدمها المنظمة، والمحافظة على معايير الفعالية التي تطلبها الجمعية العامة. وقد وجه مديري البرامج إلى ضرورة إعادة النظر في ممارسات العمل، والحد من التداخل، وتبني الأفكار المبتكرة، والتشجيع على الإبداع وبناء أوجه التآزر. ونتيجة لذلك، تعكس الميزانية المقترحة طائفة واسعة من التعديلات المدخلة عليها استنادا إلى أوجه الكفاءة والتحسينات والاستثمارات؛ وقد تم الإبلاغ عن جميع الآثار المتوقعة في حجم النواتج وأهداف الأداء في أبواب الميزانية ذات الصلة. ومشيرا إلى صعوبة تحقيق التوازن الصحيح أعرب عن ثقته في أن المقترحات ستفي بتوقعات الجمعية العامة.

٣ - وأوضح أن مستوى الميزانية المقترحة البالغة ٤٠٤ ٥ ملايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف هو دون المستوى الذي كان متوقعا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ هو بنسبة

٢,٩ في المائة، ودون مستوى النفقات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ٠,٢ في المائة. وأضاف أنه اتساقا مع الممارسة المتبعة، فقد شمل المقترح إعادة تقدير أولية للتكاليف مما أضاف ١٥٨ مليون دولار إلى المجموع الأصلي وجعل الاحتياجات من الميزانية العادية تبلغ ٥ ٥٦٢ مليون دولار. وتعكس الميزانية انخفاضا صافيا قدره ٢٦١ وظيفة، سوف يتحقق من خلال إلغاء ٣٩٦ وظيفة، وإضافة ٥٢ وظيفة جديدة وتحويل ٨٣ وظيفة. ويتضمن شكل العرض معلومات عن التغييرات في الموارد وما يترتب عليها من آثار من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملية الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم تقارير منفصلة إلى اللجنة خلال الدورة الحالية إذا أفضت مداولات اللجان الرئيسية الأخرى إلى نشوء احتياجات جديدة من الموارد.

٤ - وأضاف أنه في حين يعكس الاقتراح جهودا جدية ترمي إلى تقييم احتياجات المنظمة لفترة السنتين المقبلة، ستواصل الأمانة العامة البحث عن السبل الكفيلة لتكييف وتجهيز الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها بشكل أفضل في وقت دعيت إليه للاضطلاع بدور متعاظم الأهمية في مجال دعائم عملها الثلاث التالية: تعزيز السلام والأمن، والنهوض بالتنمية، وحماية حقوق الإنسان. وبينما يجري الإسراع بالجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم الدول الأعضاء أيضا بمناقشة خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم للمنظمة أن تعزز قدراتها على الاستفادة من مواطن القوة لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الخيرية من أجل إحراز تقدم. لذلك اقترح الأمين العام إنشاء مرفق جديد للشراكة من أجل الاستفادة من الإمكانات التي تنطوي عليها التحالفات بين الجهات المعنية المتعددة مع ضمان المساءلة والنزاهة والشفافية في جهود الشراكة التي تبذلها الأمم المتحدة.

٥ - وأضاف أن التحديث عامل حتمي آخر بالنسبة للمنظمة، يجب أن يؤدي إلى إنشاء ثقافة إدارية حيوية تركز على الامتياز والنتائج في عالم معقد وسريع التغير. لذلك، تعكس الميزانية المقترحة مواصلة الاستثمار في مبادرات تحويلية من قبيل نظام أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال إن هذه المشاريع، جنبا إلى جنب مع سياسات التنقل المنظم المقترحة، ستجعل الأمم المتحدة منظمة عالمية حقا في القرن الحادي والعشرين.

٦ - وفي إشارة إلى أنه سيكون هو وكبار مستشاريه على استعداد للرد على أي أسئلة قد تطرحها الدول الأعضاء، قال إن القرارات التي اتخذها اللجنة الخامسة سوف تشكل قدرة الأمم المتحدة على النهوض برفاه البشرية في وقت تتزامن فيه الأخطار والفرص. وحث اللجنة على ألا تنسى أنه في حين ستكون أرقام الميزانية موضوع مداولاتها، ففي الواقع ستظل آفاق مستقبل كرامة الشعوب والأسر والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم على المحك.

٧ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7)، قال إن اللجنة الاستشارية يساورها القلق من أن بعض عناصر الميزانية المقترحة ينطوي على خروج عن منهجية الميزانية المعتمدة؛ وقد وردت التفاصيل المعقدة من الناحية الفنية في التقرير الأول للجنة. وأضاف أن الملاحظات الرئيسية الثلاثة للجنة الاستشارية هي أولا، أن مستوى الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لم يُستخدم بوصفه الأساس المقارن للمقترح، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٧ ألف؛ وثانيا، أن شكل وثيقة الميزانية وطريقة عرضها يتضمن عناصر تختلف عن الشروط المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛ وثالثا، أن الأمين العام قد ميز بين

التغيرات في الموارد المقترحة في مخطط الميزانية (A/67/529 و Corr.1) وتلك التي تُعزى إلى الجمعية العامة نتيجة للقرار ٦٧/٢٤٨. وأوضح أن اللجنة الاستشارية أقرت بأن بعض حالات الخروج عن المنهجية تنبع من قرار الجمعية العامة الاستثنائي بإرجاء النظر في إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف إلى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتوخيا للوضوح فإن ملاحظاتها وتوصياتها تستند إلى أرقام الموارد التي تتضمنها الميزانية البرنامجية المقترحة، إلا أنها أوصت بالعودة إلى المنهجية المحددة لعروض الميزانية المقبلة، وشدد على أهمية التقيد الصارم بقرارات الجمعية العامة بشأن عمليات إعداد الميزانية، بما في ذلك القرارات ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١ و ٤٧/٢١٢ ألف و ٥٨/٢٦٩.

٨ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة من الموارد، أشار إلى أن الجمعية العامة دعت الأمين العام، في قرارها ٦٧/٢٤٨، إلى إعداد ميزانيته البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على أساس تقدير أولي قدره ٥,٣٩٣ بلايين دولار. وقال إن المقترح الحالي يبلغ ٥,٤٠٤ بلايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو فوق المستوى المنصوص عليه في مخطط الميزانية بنسبة ٠,٢ في المائة. بعد إعادة تقديم التكاليف الأولية، كان المستوى المقترح البالغ ٥,٥٦٢ بلايين دولار أقل من موارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بنسبة ٠,٠٢ في المائة. وسينجم عن توصيات اللجنة الاستشارية تخفيض قدره ١٣,١ مليون دولار في مقترح الأمين العام، مما يجعل الطلب الإجمالي للموارد يبلغ ٥ ٣٩٠,٩ مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف.

٩ - وفيما يتعلق بملاك الموظفين، فإن اللجنة الاستشارية لا تؤيد الاقتراح بإنشاء أو تحويل ٥٥ وظيفة ينطوي العديد منها في إطار الباب ١٤، البيئة. لكنها تدعم إنشاء ٤٧ وظيفة أو تحويلها في إطار ذلك الباب من الميزانية، كما تم تبريرها بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠). وأوضح أنه لم يُدعم اقتراح إلغاء ٢٦ وظيفة، وذلك لسببين، أولاهما، استناد الإلغاء المقترح إلى الاستعاضة عن التمويل الخارج عن الميزانية بالتمويل من الميزانية العادية؛ وكان الأساس المنطقي لذلك موضع تساؤل بسبب بقاء الحاجة الجوهرية إلى الوظائف دون تغيير، ولم يحقق التخفيض وفورات بل أحدث بعض التغيير في نوع التمويل. وثانيهما، نظرا لأن العديد من الوظائف المقترح إلغاؤها قد أقرت في الآونة الأخيرة أو أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٦، فإن اللجنة الاستشارية ترى ضرورة استبعادها من التخفيضات المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٠ - وأكد على أنه يجب أن يكون تنفيذ الولايات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة دائما العامل الغالب في تحديد الاحتياجات من الموارد وهيكل موظفي الأمانة العامة. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأنه قد تم في الواقع إجراء الاستعراض الشامل لملاك الموظفين الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٨، بهدف التأكد من أن الصورة العامة لملاك الموظفين تتناسب بشكل جيد مع المهام والأنشطة المقررة للمنظمة . وأشار إلى أن التخفيضات المقترحة تؤثر بشكل غير متناسب على انخفاض مستويات الرتب أو الوظائف الشاغرة أو التي ستشغر في القريب العاجل، وأدت مقترحات الأمين العام إلى تحول تصاعدي في مستويات الرتب عموما في ملاك الموظفين. وبالنسبة لمسألة الشواغر التي طال أمدها، فقد ذكرّت اللجنة الاستشارية برأيها القائل بضرورة استعراض الاحتياج المستمر للوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وتقديم التبرير للاحتفاظ بها.

١١ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تستصوب اقتراح إنشاء مرفق جديد للشراكة، وتوصي بالموافقة على المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين، بما في ذلك الوظيفة

الجديدة لوكيل الأمين العام، على أن يكون مفهوما أن الموظفين المقترحين سيعملون في قضايا تتعلق بالشراكة في إطار الترتيبات القائمة. وأوصت اللجنة أيضا بضرورة استيعاب الزيادة الصافية في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الناجمة عن الاقتراح في حدود الموارد المتاحة. وقال إن ثمة حاجة إلى قدر أكبر من رقابة الدول الأعضاء على أنشطة الشراكة؛ ولذا أوصت اللجنة الاستشارية بضرورة استعراض الإطار الاستراتيجي للمرفق من قبل لجنة البرنامج والتنسيق. كما أكدت على أهمية ضمان استمرار استقلال الهياكل القائمة للشراكة.

١٢ - وأخيرا، اختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الاحتياجات من الموارد الإضافية المتوقعة التي لم تدرج في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ستُقدم إلى الجمعية العامة في التقارير المقبلة للأمين العام.

١٣ - **الرئيس:** أشار إلى أن رئيس الجلسة الثالثة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق قد عرض في الاجتماع الخامس للجنة، تقرير تلك اللجنة (A/68/16)، الذي تضمن، في الفصل الثاني، الفرع ألف، توصيات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، وجه الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75)، والتقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/68/92)؛ وتقرير الأمين العام عن المشاورات بشأن إدماج أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في مقر الأمم المتحدة في نيويورك (A/68/214) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/68/507)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/86 و A/68/86/Corr.1)؛ ورسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/68/10).

١٤ - **السيد دونيفالو** (فيجي): متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن وثيقة الميزانية ليست مجرد أداة مالية ومحاسبية فحسب وإنما أيضا بيان ذو حجية ينبغي أن يعكس الرؤية الاستراتيجية للأمين العام حول كيفية تنفيذ الولايات والأولويات التي تقررها الدول الأعضاء. وأضاف أن المجموعة يساورها بالغ القلق إزاء التخفيضات التعسفية المقترحة في مختلف أبواب الميزانية، مما يمس على نحو وثيق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويؤثر على تنفيذ الولاية في وقت تمس فيه حاجة الفئات الفقيرة والضعيفة إلى المساعدة التي تقدمها المنظمة. وقال إن الاقتراح الداعي إلى إلغاء ٢٦١ وظيفة لا مبرر له ويستهدف أصلا لا غنى عنه من أصول المنظمة، ألا وهو موظفوها.

١٥ - وأوضح أن الدول الأعضاء جعلت خطة التنمية أولوية، ومع ذلك فإن الميزانية المقترحة الحالية من شأنها أن تزيد من تفاقم عدم التوازن في نسبة موارد الميزانية العادية المخصصة للتنمية. ومن غير المفهوم كيف أمكن ترجمة الالتزام المتجدد بالقضاء على الفقر، وتعزيز الولاية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة إلى مقترحات تنطوي على خفض كبير في الموارد، وإلغاء ١٢٠ وظيفة متصلة بالتنمية. وأضاف أن المجموعة لا تستطيع أن تفهم أيضا كيف يمكن أن يُتوقع من اللجان الإقليمية الاضطلاع بدور معزز، وذلك بوسائل منها الإسهام في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، في ظل تخفيض الوظائف بما يعادل ٨٠ وظيفة.

١٦ - وعلى الرغم من أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات إدارية لتزويد المنظمة بما يلزم لتلبية التحديات المتطورة، فإنه لا ينبغي أن تحول المشاريع ”التحويلية“ المعقدة والمكلفة الموارد الحاسمة بعيدا عن عملها الفني. ويلزم تحسين الميزانية المقترحة لكي تعكس الأولويات التي حددتها الجمعية العامة. وأضاف أن وفد بلده يسعى إلى التأكد من تمويل أولويات التنمية بقدر كاف، وضمان الوفاء بالوعد الذي قطعه الأمين العام قبل عقد من الزمن بأن تذهب الموارد المتاحة من خلال أوجه الكفاءة والوفورات في الميزانية إلى حساب التنمية.

١٧ - ومما يدعو إلى القلق تحقيق عدد من التخفيضات المقترحة في الموارد بتمويل الوظائف من خلال التمويل الخارج عن الميزانية بدلا من الأنصبة المقررة، وإلغاء وظائف في غاية الأهمية في تنفيذ الولايات، وتقصير مدة انعقاد اجتماعات هيئات الخبراء من دون موافقة الهيئات الحكومية الدولية. ولن تسمح المجموعة بأن تُستخدم الأزمة المالية ذريعة لفرض خطة سياسية تُفضل بموجبها بعض الولايات على حساب ولايات أخرى، ولن تقبل مقترحات من شأنها أن تحد من الأنشطة التي صدر بها تكليف في تجاهل صارخ للهيئات الحكومية الدولية التي وافقت عليها.

١٨ - وأشار إلى استمرار ازدياد الخلل بين الأنصبة المقررة والتبرعات؛ إذ بلغت صناديق التبرعات مستوىً مرتفعاً جديداً قدره ١٤,١ بليون دولار على الرغم من الضغوط المبذولة للحد من الأنصبة المقررة. وأضاف أن الأمم المتحدة تواجه أزمة إدارة عندما تقر الهيئات التشريعية الولايات وتحدد الأولويات، ومع ذلك تُموّل بعض الولايات من كل من الأنصبة المقررة والتبرعات المقدمة من البلدان المانحة في حين لا يخصص التمويل الكافي بصفة مستمرة للولايات الأخرى من خلال الاشتراكات المقررة فحسب. وفي هذا السياق، رأت المجموعة ضرورة عدم إنشاء مرفق للشراكة يهدف إلى زيادة حشد الموارد من القطاع الخاص حتى تقام آلية صلبة لضمان زيادة الشفافية ورقابة الدول الأعضاء وإشرافها فيما يتعلق بالتبرعات.

١٩ - وأوضح أن عملية الميزنة قد شابها القصور من جراء تفسير اتخاذ قرار بإرجاء إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف بأنه شكل من أشكال استيعاب التكاليف. وقد تفاقمت الحالة عندما قررت الأمانة العامة، لأسباب غير معروفة، عدم تطبيق الممارسة المتبعة في تحديث التقديرات في مخطط الميزانية لإدراج ولايات جديدة وموسعة جرى إقرارها في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت اللجنة الاستشارية إلى وقوع حالات خروج أخرى عن منهجية الميزانية المقبولة. وقال إن المجموعة تشعر ببالغ القلق إزاء التفسيرات المبتكرة لقرارات الجمعية العامة، لا سيما القرارات ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ و ٢١٢/٤٧ و ٢٥٧/٦٦، التي اتخذت من دون تفسير. ويتعين على الدول الأعضاء والأمين العام الالتزام على نحو صارم بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦، الذي نص على عدم إجراء أي تغييرات في منهجية الميزانية أو إجراءات الميزانية وممارساتها المتبعة أو النظام المالي من دون استعراض الجمعية العامة وموافقتها عليها مسبقا. وأضاف أن المجموعة لم توافق على التفسيرات المضللة لقرارات الجمعية العامة أو المطالبات بفرض سقف مصطنع على مستوى الميزانية بوصفها مبررات لإجراء استعراض للولاية من خلال عملية إعداد الميزانية.

٢٠ - وبيّن أن إعادة تقدير التكاليف عنصر أساسي من عناصر منهجية الميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء، ومع ذلك فقد استخدمت مقررات الجمعية العامة، في قراريها ٢٤٦/٦٦ و ٢٤٦/٦٧، بإرجاء النظر في إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف كذريعة لإجراء المزيد من التخفيضات. وعلاوة على ذلك، شاركت الأمانة العامة في ممارسة معروفة باسم إدارة الشواغر، حيث تركت متقصدة وظائف شاغرة من أجل استيعاب التكاليف المتصلة بإعادة

تقدير التكاليف. ونتيجة لذلك، فإنه قد تم الالتفاف حول اختصاص الجمعية العامة في تحديد ملاك موظفي المنظمة، مما أثر سلبا على شفافية عملية الميزنة وعرّض للخطر اختصاصات اللجنة الخامسة، ودور الدول الأعضاء في إقرار الميزانية. لذلك تعارض المجموعة بشكل قاطع اتخاذ قرار مماثل بشأن إعادة تقدير التكاليف في الدورة الحالية.

٢١ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي يشكل أعضاؤها الأغلبية المشروطة في الجمعية العامة، لن تسمح بأن تكون ميزانية الأمم المتحدة رهينة للأهواء السياسية لقلة قليلة. وإن حجم المساهمة المالية لدولة من الدول الأعضاء ليس مقياسا لالتزامها إزاء المنظمة أو التضحيات المقدمة بالداخل للصالح العام، ولا يمنح صلاحيات خاصة أو حق النقض في الجمعية العامة. ويجب أن تتوفر للمنظمة الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، مع القيام في الوقت نفسه بضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تخصيص تلك الموارد.

٢٢ - **السيدة تان** (سنغافورة): متحدثة باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، قالت إن الرابطة تعارض تحديد أهداف على نحو تعسفي للتخفيضات في الميزانية، مما يعرض للخطر قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها. وإن الزيادة في الولايات الموكلة إليها في السنوات الأخيرة تعكس توقعات المجتمع الدولي المتزايدة بأن تعالج الأمم المتحدة مشاكل السلام والأمن الدوليين والتنمية والشؤون الإنسانية. ويجب أن تكفل الدول الأعضاء توافر الموارد الكافية للمنظمة من أجل تنفيذ تلك الولايات. ويجب على المنظمة، من جانبها، مواصلة عملية التحسين والابتكار، وبذل كل جهد ممكن لاستخدام الموارد بكفاءة، والخضوع لمساءلة الدول الأعضاء.

٢٣ - وأضافت أن التقدير الأولي للبعثات السياسية الخاصة بلغ ١,١ بليون دولار. وعلى الرغم من أن ذلك يشمل تخفيضا قدره ٣٢,١ مليون دولار من مخطط الميزانية، فإن التقدير الأولي لا يشمل احتياجات البعثات في سوريا ومنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وتلتزم الرابطة التزاما قويا بالبعثات السياسية الخاصة، وتقدر التضحيات التي قدمها الموظفون الذين يعملون في بيئة صعبة في الميدان، ولكنها تلاحظ أيضا أن الزيادة في الميزانية البرنامجية في السنوات الأخيرة نجمت بشكل غير متناسب عن نمو تلك البعثات. ومن بين البعثات الحالية البالغة ٣٨ بعثة، صدر تكليف لـ ٣٤ بعثة منها عن مجلس الأمن، وصدر تكليف لـ ٤ بعثات منها فقط عن الجمعية العامة. واستطردت قائلة إن المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلام والأمن ينبغي أن تنعكس في جدول الأنصبة المقررة لتمويل البعثات السياسية الخاصة، تماما كما كانت بالنسبة لعمليات حفظ السلام وللمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

٢٤ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية، قال إنه ينبغي للجمعية العامة حل مسألة إعادة تقدير التكاليف في الدورة الحالية، وينبغي للأمين العام أن يكفل تقديم عروض الميزانية المقبلة مع التقيد الصارم بالنظام المالي والقواعد المالية والولايات التي توافق عليها الدول الأعضاء.

٢٥ - وقال إن الدول الأفريقية يساورها بالغ القلق إزاء التخفيضات الشاملة التي قد تعرض للخطر تنفيذ الولايات. كما أعربت عن قلقها من أن الولايات المعتمدة بعد اعتماد مخطط الميزانية لم تدرج بشكل كامل في الميزانية المقترحة المعروضة على اللجنة. وقال إنه سيطلب، في مشاورات غير رسمية، معلومات بشأن الآثار المترتبة عن التخفيضات المقترحة في الموارد على مقاييس الأداء المتوقعة.

٢٦ - وأضاف أن التنمية في أفريقيا تشكل أولوية من أولويات الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تولي المجموعة

اهتماما خاصا بالموارد المخصصة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما ستدقق البرامج المعنية بأقل البلدان نموا والبيئة والاستيطان البشري لارتباطها ببرنامج التنمية الأفريقي. وعلاوة على ذلك، ستعكف المجموعة على دراسة كيف أحرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدما في تقديم الخدمات في أفريقيا، بما في ذلك في البلدان التي تواجه حالات نزاعات أو الخارجة من النزاعات، وستنظر في سبل استجابة الميزانيات المقترحة لتحديات المساعدات الإنسانية ونزع السلاح ومكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة والإرهاب في أفريقيا. وقال إنه يود أيضا معرفة كيف سيتم تمويل برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في إطار مقترح الميزانية الحالية.

٢٧ - وأضاف أن المجموعة ستنظر بعناية في مسألة إلغاء الوظائف في الرتب الدنيا، وفي الأساس المنطقي لإنشاء هياكل جديدة على مستوى كبار الموظفين.

٢٨ - ويتمثل السبب الجذري للعديد من الأزمات في عدم تمكن المجتمع الدولي بصورة جماعية من الارتقاء إلى مستوى توقعات الشعوب، لا سيما توقعات الشباب في البلدان النامية. وأضاف أن تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة الإنمائية سيمكّن المنظمة من الاستجابة على نحو ملائم للتحديات المقبلة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قال إن من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء أن تكفل إدراج جميع الأولويات التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية في الميزانية البرنامجية، وتحقيق هذا التوازن في الأنشطة المضطلع بها في إطار ركائز المنظمة الثلاث. وأضاف أن الجماعة تشاطر اللجنة الاستشارية قلقها من أن الآثار المترتبة على التخفيضات المقترحة في الميزانية لم يتم تحليلها على النحو المناسب، مع الآثار التي يمكن أن تترتب على قدرة المنظمة على الاضطلاع بولاياتها الفنية.

٣٠ - وأوضح أن ضمان الموارد الكافية للركيزة الإنمائية يعتبر أمراً جوهرياً. وقد أصبحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عنصرا فاعلا في تنمية المنطقة حيث تسعى الدول الأعضاء في الجماعة باطراد إلى الحصول على المعارف التي تمتلكها وتوجيهاتها. وقد ساعدت اللجنة هذه البلدان على وضع سياسات في طائفة من المجالات أفضت إلى إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستكون بالغة الأهمية لوضع خطة جديدة للتنمية المستدامة. لذلك يساور الجماعة بالغ القلق إزاء التخفيض المقترح بنسبة ٣,٢ في المائة في موارد اللجنة. وليس من العدل، لفترة السنتين الثانية على التوالي، أن تعاني اللجنة من هذا التخفيض في حين تظل مستويات الموارد المقترحة للإدارات الأخرى على حالها أو تزيد. ولا يمكن أن توافق الجماعة على التخفيضات التي تقوض من قدرة اللجنة على تقديم خبرتها القيمة إلى المنطقة.

٣١ - وأشار أيضا إلى أهمية الموارد الكافية بالنسبة للأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وضرورة حصول الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال وفريقها بشكل خاص على الموارد اللازمة لتنفيذ المهام المنوطة بهما بصورة كاملة.

٣٢ - وأضاف أن مستوى الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة قد ارتفع ارتفاعاً حاداً في العقد الماضي، مما أدى إلى اختلال الميزانية العادية. وتتطلب الترتيبات الحالية المتعلقة بتمويل هذه البعثات إجراء استعراض عاجل وذلك

لأنها لا تأخذ في الحسبان المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلام والأمن.

٣٣ - وشدد على أن إعادة تقدير التكاليف يشكل جزءاً أساسياً في عملية إعداد الميزانية، في إشارة منه إلى حالات الخروج على إجراءات الميزانية المعتمدة في الميزانية المقترحة الحالية. وقد حثت الجماعة الأمانة العامة والدول الأعضاء على الالتزام بقرار الجمعية العامة، الوارد آخرها في قرارها ٢٤٦/٦٦، بعدم إجراء أية تغييرات على منهجية الميزانية المقررة أو إجراءاتها أو ممارساتها أو على الأنظمة المالية دون النظر فيها والموافقة عليها مسبقا.

٣٤ - **السيد ماير - هارتنغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): متحدثاً أيضا باسم البلدان المرشحة، الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ إضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، قال إنه فيما يتعلق بالميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام، ومديريه وموظفيه التقيد بقدر الإمكان بمستوى الميزانية البالغ ٣٩٥ ٥ بليون دولار التي وافقت عليها الجمعية في قرارها ٢٤٦/٦٧. وعلى الرغم من أن الأنشطة الجديدة التي يصدر بها تكليف تؤدي إلى ازدياد هذا التحدي، فإنه يتعين على المنظمة، شأنها شأن جميع الإدارات الوطنية، أن تفعل المزيد بموارد أقل، وأن تعمل بشكل أفضل وأذكى بغية تحقيق أهدافها في حدود مستوى مخطط الميزانية المتفق عليها.

٣٥ - وأقر بجهود الأمين العام الرامية إلى تقديم مقترح ميزانية لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤ بما يتماشى مع مستوى مخطط الميزانية البالغ ٥,٣٩٢ بليون دولار والمشاركة في عملية مع مديري البرامج لتحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة على الرغم من تنفيذ الولايات ضمن القيود المفروضة على الموارد العامة، والتزامه بتعزيز فعالية وكفاءة الأمانة العامة. كما أن الرغبة في تحسين عرض الميزانية بإدماج المعلومات المتعلقة بأثر التغييرات في الموارد هي أيضا موضع ترحيب، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يرى أن بعض أوجه التباين المحرز في تقييم ذلك الأثر كان مبالغا فيه.

٣٦ - وبسبب المناخ الاقتصادي الراهن الصعب، فإن نفس الانضباط الصارم في الميزانية الذي يطبق على الدول الأعضاء يجب أن يطبق أيضا على الأمم المتحدة. ولا يكفي أن توافق الجمعية العامة فقط على الميزانية تمشيا مع قرارها ٢٤٨/٦٧ بشأن مخطط الميزانية، بل ينبغي لها أن تمضي شأواً أبعد من ذلك وأن تدرس عما إذا كان من الممكن أن تؤدي نهج جديدة إلى تحقيق وفورات إضافية والسماح في الوقت نفسه بتنفيذ الولايات بكاملها وتحديد مسار مستدام للميزانية للمنظمة. وفي هذا الصدد، رحب بالمقترحات المقدمة لمعالجة تكاليف الموظفين المتزايدة من خلال إلغاء وظائف وتحسين إدارة الشواغر. وينبغي أن يشكل الابتكار وتحسين ممارسات العمل وإدارة الموارد بكفاءة وفعالية بقدر الإمكان جزءا من العملية الجارية. وقال إنه يتطلع إلى الاستماع إلى مزيد من النهج المبتكرة التي تحددها الأمانة العامة منذ إعداد الميزانية المقترحة.

٣٧ - وقال إنه يجب التوصل إلى عملية بديلة لإعادة تقدير التكاليف بغية تحسين إدارة الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم على الميزانية. فقد كانت عمليات شراء العملة مقدماً من قبل المراقب المالي في عام ٢٠١٣ ذات جدوى؛ إلا أنه يتعين اعتماد نهج أقوى يتماشى مع النهج الذي تتبعه الإدارات الوطنية. فقد التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتزويد المنظمة بالموارد اللازمة، لكنه يرى أيضا وجود مجال كبير لتحسين الفعالية والكفاءة.

٣٨ - **السيد ماكلاي** (نيوزيلندا): متحدثاً أيضا باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، قال إنه في ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به المنظمة في معالجة التحديات الإقليمية والعالمية الجديدة، فمن الأهمية بمكان بأن تعمل الأمانة العامة، بوصفها عاملا حفازا لتنسيق وتنفيذ أنشطتها، بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وبعد التقدم المحرز في تحديث مبادرات من قبيل تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ونظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ خطوات أكثر طموحا لتحويل المنظمة من خلال التخلص من الأساليب العتيقة والهياكل الهرمية الصارمة لمنح الأمين العام مرونة في إدارة الموارد. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تقوم الإدارة العليا باستعراض المجالات التي أعاقت التعليمات التي فرضتها الدول الأعضاء على مر السنين كفاءة وفعالية عمل الأمانة العامة، واقتراح سبل كفيلة بمعالجة تلك القيود.

٣٩ - ويمكن تحسين عملية الميزنة الناجمة عن القرارات المتعاقبة بشأن عرض الميزانية التي انطوت على إصدار آلاف الصفحات من الوثائق ووضعت عبئا كبيرا على الأمانة العامة والدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، تساور الوفود الثلاثة التي يتكلم بالنيابة عنها شواغل جدية بشأن مدى ملاءمة إعادة تقدير التكاليف كجزء من منهجية إعداد الميزانية.

٤٠ - وقال إن تكاليف الموظفين ارتفعت كثيراً في السنوات الأخيرة وشكلت أضخم حصة في احتياجات المنظمة من الموارد. وستقوم الوفود الثلاثة بتدقيقها بعناية شديدة، لأنه يجب إعادتها إلى مستوى مستدام على المدى البعيد. وقال إنه يشاطر القلق الذي يساور اللجنة الاستشارية إزاء أوجه القصور في بعض تدابير الأداء، ويثق بأن هذه المسألة ستعالج في عروض الميزانية القادمة. وإذا تعين إخضاع الأمانة العامة للمساءلة، يجب تحديد مؤشرات الأداء جيدا ويجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق.

٤١ - وباعتبارها اللجنة الرئيسية المسؤولة عن شؤون الإدارة والميزانية، فقد اضطلعت اللجنة الخامسة بدور حاسم في كفالة تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف على نحو كامل يتسم بالكفاءة والفعالية، ولكي يحتذى بها، ينبغي أن تعالج التحسينات الضرورية في أساليب عملها.

٤٢ - وقال إن الميزانية التي اقترحها الأمين العام البالغة ٥,٤٠٤ بلايين دولار، كانت أعلى بنسبة ٠,٢ في المائة عن قرار المستوى الموافق عليه في قرار مخطط الميزانية. إذ لا يمكن زيادة مستوى الموارد المطلوبة ببساطة؛ ومن مصلحة المنظمة بذل مزيد من الجهود لإيجاد أوجه كفاءة ووفورات. ويجب على الدول الأعضاء الاستفادة من الزخم الحالي لجعل الأمم المتحدة مستدامة ومستجيبة للاحتياجات وتستند إلى النتائج.

٤٣ - **السيد غيربر** (سويسرا): متحدثاً أيضا باسم ليختنشتاين قال إن من الأهمية بمكان تحقيق توازن بين التنفيذ الفعال للولايات التي تسندها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة واستخدام المنظمة الموارد الكافية بكفاءة. إلا أن عملية الميزانية الحالية لم ترسخ الصلة بين تخصيص الموارد وأداء المنظمة؛ و لم تحصل الدول الأعضاء على صورة واضحة عن نتائج الأنشطة وتأثيرها، فتطلب منها إدارة الموارد بالتفاصيل الدقيقة، بدلا من أن تركز على الاستراتيجية الشاملة. وقد أدى الهيكل المجزأ وعرض الميزانية إلى جعل الصورة الأوسع أكثر غموضاً. لذلك أصبح من الضروري إدخال إصلاحات واسعة النطاق على عملية الميزانية لتمكين الدول الأعضاء من دعم عمل المنظمة على نحو أفضل وتحسين إدارة ورصد الأنشطة التي تضطلع بها.

٤٤ - ورحب بحقيقة أن الدول الأعضاء قد شرعت في أداء دور أكثر فعالية في تحديد مستوى الميزانية، وبذلت الأمانة العامة جهودا خاصة للحفاظ على هذا المستوى. بيد أنه ينبغي أن تستند الوفورات في التكاليف إلى الكفاءة ومعايير

الأداء، بدلا من تخفيضات مماثلة في جميع أبواب الميزانية. ومن المؤسف فرض مزيد من التخفيضات على الإدارات التي تعاني نقصا في التمويل، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي لم يكن بإمكانها الاضطلاع بالولايات التي يتزايد عددها إلا بالاعتماد على التبرعات بشكل كبير. وهذه الحالة غير مستدامة، لذلك ينبغي زيادة تمويل الميزانية العادية للمفوضية. وبالمثل، فإن توصيات اللجنة الاستشارية للحد من الزيادة في تمويل الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقوض الرسالة التي وجهتها الدول الأعضاء خلال مؤتمر ريو+٢٠.

٤٥ - وبالإضافة إلى كونها أكثر عناصر الميزانية تقلبا، فقد أصبحت البعثات السياسية الخاصة الدافع الرئيسي للزيادة في الميزانية العادية في السنوات الأخيرة. إن إدخال تحسينات على ترتيبات التمويل والدعم لهذه البعثات، وفقا للخطوط التي اقترحتها اللجنة الاستشارية، من شأنها أن تتيح إمكانية تحسين إدارة الموارد وأن تحدث وفورات موضع ترحيب. واختتم كلمته بقوله إن المنظمة راكمت قدراً كبيراً من الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فمن الأهمية بمكان أن تتفق الدول الأعضاء على وضع سياسة عامة مستدامة لمواجهة هذا التحدي والنظر في مقترحات الأمين العام بشأن هذا الموضوع بعناية.

٤٦ - **السيد زينسو** (بنن): متحدثاً باسم أقل البلدان نموا، قال لما كانت أقل البلدان نموا هي أكثر الدول الأعضاء فقراً وضعفاً في المجتمع الدولي، فإنها تتوقع أن توفر لها الأمم المتحدة موارد كافية من أجل متابعة برنامج عمل اسطنبول على سبيل الأولوية؛ إلا أن الميزانية العادية للموارد المخصصة لمكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تمثل إلا ٠,١٢ في المائة من إجمالي ميزانية المنظمة، لم يتلق المكتب أي تمويل في إطار حساب التنمية أو البرنامج العادي للتعاون التقني، على الرغم من الزيادة في الأنشطة. وينبغي توفير موارد كافية من الميزانية العادية لمكتب الممثل السامي لتمكينه من الاضطلاع بتوسيع نطاق ولاياته بفعالية، في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠.

٤٧ - وفي حين رحب بمقترح الأمين العام بإنشاء ١٠ وظائف جديدة في مكتب الممثل السامي، فإن هذا العدد لا يزال أقل من المطلوب، وهو أقل من الوظائف الـ ١١ التي وعد بها عندما اعتمد القرار ٦٧/٢٢٠. لذلك فإنه يدعو اللجنة إلى إنشاء وظيفة جديدة وتحديد ضرورة استخدام الوظائف الجديدة الـ ١١ جميعها لصالح البرنامج الفرعي لأقل البلدان نموا في مكتب الممثل السامي. وثمة حاجة أيضا إلى توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها لتيسير خروج الدول من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، تمشيا مع برنامج عمل اسطنبول. ودعا إلى إدراج مكتب الممثل السامي في إطار أبواب الميزانية التي تغطي البرامج والأنشطة ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا وتكون بالتالي ذات صلة مباشرة بعمل المكتب. وبالإضافة إلى فريق الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المكتب هو المسؤول عن دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني وتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، لكنه لم يمنح الموارد اللازمة للقيام بذلك. لذلك طلبت البلدان الأقل نموا ضرورة إدراج مكتب الممثل السامي في إطار الباب ٢٣، التعاون التقني، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وضرورة تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الموارد في إطار هذا الباب للمكتب. وفي هذا الصدد، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/٢٠١٣ بالحاجة إلى مزيد من التنسيق وتوطيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثل السامي، لرصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول. لذلك ينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدورة المستأنفة اقتراحات محددة بشأن الكيفية التي يمكن تحقيقها.

وفي ختام كلمته قال إنه نظراً إلى أن الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا في إطار الميزانية العادية ضئيلة، فإنه يقترح نقل وظيفة مخصصة للإلغاء في إطار باب التجارة والتنمية في الميزانية البرنامجية المقترحة إلى البرنامج الفرعي لأقل البلدان نموا لمكتب الممثل السامي.

٤٨ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال إنه على الرغم من أنه يجب توفير التمويل لتنفيذ الولايات، فإنه ينبغي الإقرار بأن الموارد محدودة، ولا سيما عندما تواجه الدول الأعضاء صعوبات مالية. وقال إن الوقت قد حان لوقف القلق بشأن الاتجاه نحو زيادة مخصصات الميزانية ووضع طريقة مستدامة لتمويل المنظمة. وفي حين رحب وفد بلده بجهود الأمين العام الرامية إلى إبقاء مستوى الميزانية المقترحة أدنى من مستوى مخطط الميزانية، فمن الضروري بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى التقدير الأولي البالغ ٥,٣٩٣ مليون دولار الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. ويجب كبح الميل إلى طلب موارد إضافية لولايات إضافية؛ وينبغي للأمانة العامة أن تتعامل مع الولايات الجديدة في حدود مستوى الميزانية المتفق عليها بإنجاز المزيد بموارد أقل. ويمكن أن تساعد مبادرات الإصلاح الإداري الأخيرة، بما في ذلك نظام أوموجا، في هذا المسعى، كما في حال إجراء استعراض للأنشطة التي فات أوانها. وخلال المفاوضات بشأن الميزانية، ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس كل طلب من الموارد وأن توفر التمويل للأنشطة التي لا يمكن وقفها أو تأجيلها المؤجلة فقط.

٤٩ - وينبغي معالجة مسألة مرتبات الموظفين أيضاً. فقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٧ إلى الأمين العام أن يجري استعراضا شاملا لاحتياجات المنظمة من الموظفين. لذلك فإن اقتراح الأمين العام بإلغاء ٣٩٦ وظيفة الأمر الذي يسفر عن تخفيض صاف قدره ٢٦١ وظيفة، جدير بالثناء؛ إلا أنه ينبغي البحث عن مزيد من الكفاءات وينبغي اتخاذ خطوات لمعالجة الخلل الحاصل في هياكل ملاك الموظفين التي تميل على غير متناسب لصالح الموظفين من فئة ف-٣ وما فوقها.

٥٠ - واختتم كلامه بالقول إن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تشكل عاملا مساهما في الزيادات في الميزانية. وقال إنه يتوقع أن تقوم العديد من الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية بإدارة العناصر التي أدت إلى إعادة تقدير التكاليف في حدود الميزانية المعتمدة، وعدم تقديم طلبات إضافية من الموارد. بيد أنه في ضوء المناقشات التي جرت داخل اللجنة السابقة حول هذه المسألة، فإنه يقر بأن إيجاد وسيلة أفضل لحساب إعادة تقدير التكاليف أمراً صعباً.

٥١ - **السيدة كولين أورتيغا** (المكسيك) قالت إنه في حين أن وفد بلدها يرحب بجهود الأمانة الرامية إلى استخدام الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء على نحو يتسم بالكفاءة والمسؤولية، فإنه يشعر بالقلق من أن الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تزيد بنسبة ٣,١ في المائة عن مستوى الاعتمادات المنقحة المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أعلى ميزانية في تاريخ المنظمة. لذلك فمن الضروري التوصل إلى حل طويل الأجل لمسألة إعادة تقدير التكاليف. وبالإضافة إلى الطلب إلى الأمانة العامة تحقيق مزيد من وفورات الحجم، يجب على الدول الأعضاء قبول بعض المسؤولية عن هذه الحالة، بعد أن أوكلت للمنظمة المهمة المستحيلة المتمثلة في خفض التكاليف وفي الوقت نفسه الاضطلاع بولايات جديدة وإضافية. فمن الأهمية بمكان أن تتوافر للأمانة العامة الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الولايات، ولكن في الوقت نفسه، يجب أن تُستخدم الموارد بطريقة تتسم بالمسؤولية والانضباط. ومن المهم أيضا توزيع الموارد بالتساوي على ركائز المنظمة الثلاث، نظرا إلى

التـــرابط بـــين الـــسلام والأمـــن الـــدوليين والتنميـــة وحقوق الإنسان.

٥٢ - وقالت إن وفد بلدها يعتبر أن الفوائد المترتبة على بعض الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام لم يتم تقييمها بشكل صحيح، وأن الوفورات المحتملة كانت محدودة في بعض الحالات. وينبغي للجنة أن تدرس عن كثب التخفيضات الأخرى في الميزانية، ولا سيما تلك التي من شأنها أن تؤثر على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي قد تعوق قدرة المنظمة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في المنطقة.

٥٣ - وقد تلقت البعثات السياسية الخاصة زيادات مفرطة في الموارد، وتمثل الآن تقريبا خُمس الميزانية البرنامجية المقترحة. وتلقت تلك البعثات نوع الدعم والتمويل الذي ينبغي أن يُمنح لعمليات حفظ السلام التقليدية فقط. وأضافت أن القواعد الإدارية والمتعلقة بالميزانية للبعثات السياسية الخاصة غير كافية بشكل أساسي ولها تأثير سلبي على برمجة الأنشطة الأساسية وإدارة البعثات ومساءلتها والرقابة عليها. وبما أن البعثات السياسية الخاصة لم تتبع دورات الميزانية لفترة السنتين، فإنه يصعب على الأمانة تزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة المتسمة بالمرونة والتي يستلزمها الوضع على أرض الواقع في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، فإن من غير المقبول أن تدعم ١٨٨ دولة، من الناحية الفعلية، مسؤوليات خمس دول عن السلام والأمن الدوليين. لذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس الإدارة والتمويل والإشراف على تلك البعثات كمسألة ذات أولوية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح أوجه الخلل تلك من أجل ضمان الاستمرارية واليقين والقدرة على التنبؤ والشفافية، فضلا عن الإدارة السليمة للمنظمة.

٥٤ - **السيد تورسيلا** (الولايات المتحدة الأمريكية)، قال إنه إذا لم تحذو المنظمة حذو الدول الأعضاء من خلال إنجاز المزيد من العمل بقدر أقل من الموارد، وإخضاع المديرين للمساءلة، فإنها تجازف بعدم التمكن من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. لذلك يرحب وفد بلده بالميزانية المقترحة التي قدمها الأمين العام، التي تضع المنظمة على مسار جديد لتحقيق الاستدامة. واستطرد قائلا إن التخفيضات ذات الجدوى لوظائف عفا عليها الزمن ووظائف الدعم الزائدة عن الحاجة، لن تجعل المنظمة أقل حجما فقط، بل أقوى في نهاية المطاف، نظرا لأنها تخفيضات هيكلية ومستدامة، وليست حلولا قصيرة الأجل. علاوة على ذلك، فقد تحققت تلك التخفيضات دون المساس بقدرة المنظمة على الوفاء بولايتها؛ ولا تتطلب المهام الجديدة دائما موارد جديدة، ومن الأهمية بمكان التركيز على النتائج بدلا من النواتج. وإذا استمرت المنظمة في هذا المسار الجديد وأعادت النظر في عملياتها وهيكلها ونموذج تقديم خدماتها، فستكون هناك فوائد لدافعي الضرائب على الصعيد الوطني وللناس في جميع أنحاء العالم الذين يعتمدون على الأمم المتحدة. وبين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ازدادت الميزانية العادية بمعدل ١٦ في المائة من فترة سنتين إلى أخرى؛ لذلك، فإن بقاء مستوى الميزانية العادية أساسا في نفس المستوى منذ عام ٢٠١١ يعد إنجازا واعترافا بالصعوبات التي يواجهها دافعو الضرائب في جميع أنحاء العالم الذين يمولون المنظمة في نهاية المطاف.

٥٥ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة وافقت على مستوى الميزانية الأولي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على أساس أن الأمانة العامة سوف تبذل كل جهد ممكن لتعويض أي نفقات ناجمة عن إعادة تقدير التكاليف. ولكن منذ ذلك الحين، أضيفت ٣٥٤ مليون دولار أخرى إلى ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة للإضافات وإعادة تقدير التكاليف التي شملت تكاليف التعويض المتصاعدة للمنظمة. لذلك يجب

تجنب أي زيادات أخرى، ويتوقع وفد بلده أن تستوعب جميع نفقات إعادة تقدير التكاليف الإضافية بالكامل. وإذا لم تتمكن الأمانة العامة من الحفاظ على جزء من الصفقة المبرمة في عام ٢٠١١ على الأقل، فقد يكون هناك عواقب وخيمة ولا يمكن التنبؤ بها حقا. وينبغي للدول الأعضاء أن تتذكر أن ميزانيات الأمم المتحدة قد زادت، ليس فقط من فترة سنتين إلى فترة سنتين أخرى، لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنها تزداد في كل دورة من دورات الميزانية. وبما أن مستوى الميزانية المقترحة البالغ ٥,٤ بلايين دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ عرضة بالفعل إلى إمكانية إضافات قدرها ١٠٤ ملايين دولار ورسوم مقترحة لإعادة تقدير التكاليف قدرها ١٥٨ مليون دولار، فإن التوفيرات والتخفيضات التي أوصى بها الأمين العام ليست سوى نقطة انطلاق.

٥٦ - ومن الواضح أن هناك الكثير الذي يمكن القيام به لتحقيق مزيد من الكفاءة، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب وتكاليف السفر؛ والنسبة العالية من الوظائف المساندة مقارنة بعدد القضاة في محكمة العدل الدولية؛ واقتراح تمويل عدد كبير من وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الميزانية العادية؛ وإعادة تصنيف الوظائف إلى رتب أعلى؛ والهياكل المتضخمة في الرتب العليا في بعض المكاتب. وقال إن وفد بلده يشير إلى أن الميزانيات ليست مقترحات وأن المنظمات الدولية الأخرى تمكنت من العيش في حدود الميزانيات التي اعتمدها أعضاؤها. وحتى في حالة الولايات الجديدة، عملا بقراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، فقد طُلب إلى الأمانة العامة أن تبذل قصارى جهدها لتلبية أية احتياجات جديدة من الموارد القائمة. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تدرس الموارد والآثار المترتبة في الميزانية على نحو أوثق عند النظر في ولايات جديدة أو موسعة، من خلال المطالبة بمزيد من المعلومات في الوقت المناسب وإجراء مناقشات أكثر جدوى حول تلك الآثار.

٥٧ - وأردف بقوله إنه ينبغي أن تتقرر الميزانية المخصصة في بداية فترة السنتين وليس في نهايتها؛ ومما يضع سقفا حقيقيا للإنفاق يفرض انضباطا ماليا حقيقيا. ومن ثم يتعين على المديرين تحديد أولويات الأنشطة ومراقبة النفقات. وبالمثل، فإن إجراء استعراض شامل لملاك الموظفين، يشمل تقييم التوزيع المناسب للموظفين على كل إدارة ونشاط على نطاق الأمانة العامة حسب مستويات الدرجات والمواقع الجغرافية ينبغي أن يتم على وجه الاستعجال، لضمان أن تكون جميع المكاتب مزودة بملاك الموظفين وممولة على النحو المناسب. وكانت نسبة كبيرة من نفقات إعادة تقدير التكاليف نتيجة لقرارات التعويض غير المسؤولة التي اتخذت خارج عملية الميزانية. لذلك ينبغي إصلاح منهجية إعادة تقدير التكاليف، نظرا لأنها تسبب مستويات غير مقبولة من التقلبات في الميزانية وتزيل حتمية الانضباط المالي. وبدلا من إلقاء اللوم على عدم القدرة المزمنة للمنظمة على العمل ضمن ميزانية محددة بسبب توسيع نطاق انتشار الولايات، فإنه ينبغي للأمين العام تحديد خطوات لترشيد تلك الولايات. ويتمثل أحد الاقتراحات في النظر فيما إذا كانت ميزانية فترة السنتين تخدم حقا مصالح المنظمة والدول الأعضاء فيها. ومن شأن تحديد دورة سنوية أن يحد من تأثير عدم استقرار إعادة تقدير التكاليف، وأن يتيح إمكانية النظر في الآثار الجديدة على الميزانية البرنامجية وتحديد أولوياتها على نحو صحيح. وبيد أنه إذا لم تكن الجمعية العامة على استعداد للنظر في هذه الإصلاحات المعقولة، فإنه سيتعين على الدول الأعضاء التعويض عن طلبات الإضافات الحتمية وإعادة تقدير التكاليف علاوة على الميزانية المقترحة. وحثّ الدول الأعضاء الأخرى على أن تنظر في الخيارات بعناية، لأنه من غير المقبول السماح باستمرار الوضع الحالي. ولكن اتخاذ أي

قرار يجب أن يكون نتيجة التوافق في الآراء، وفقا لمبادئ اللجنة، وليس بفرض إرادة الأكثرية على الأقلية.

٥٨ - **السيدة بايك جي – آه** (جمهورية كوريا)، قالت إنه نظرا لأن العديد من الدول الأعضاء تواجه صعوبات اقتصادية طويلة الأمد، فمن المحتم أن تنفذ الأمم المتحدة ولاياتها بأعلى درجات الكفاءة والفعالية الممكنة. لذلك أثنى وفد بلدها على الأمانة العامة لتنفيذ ولاياتها في مواجهة القيود المالية، وسعيها إلى تلبية توقعات الدول الأعضاء. وعلى الرغم من وجود عدد من الولايات الجديدة والموسعة، فإن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي اقترحها الأمين العام لم تتبع اتجاه الزيادات المطردة. وكشف تحليل الزيادات في الميزانية خلال العقد الماضي عن أن الزيادات كانت في جزء كبير منها نتيجة لإعادة تقدير التكاليف. وبخلاف الميزانيات الوطنية، فإن تمويل المنظمة عرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار الصرف، بسبب دورة ميزانيتها الممتدة لفترة سنتين؛ لذلك فمن الضروري وضع آلية للتسوية. إلا أن إعادة تقدير التكاليف لم تعد مستدامة، نظرا لأن أحد الدوافع الرئيسية وراء الزيادة في الميزانيات العادية بين بداية ونهاية كل فترة من فترات السنتين التي متوسطها ٩,٤ في المائة خلال العقد الماضي. وعلاوة على ذلك، فإنها تُثني الأمانة العامة عن تحسين الكفاءة واعتماد أساليب عمل مبتكرة. لذلك ينبغي إعادة النظر في منهجية إعادة تقدير التكاليف.

٥٩ - وأضافت قائلة إن هناك حاجة أيضا إلى إجراء مراجعة شاملة للاحتياجات من الموظفين، نظرا إلى أن تكاليف الموظفين تمثل معظم مجموع الميزانية. وفي حين يرحب وفد بلدها باقتراح الأمين العام لتخفيض صاف لـ ٢٦١ وظيفة، فإنه يتساءل عما إذا كان هذا الاقتراح نتيجة مراجعة شاملة، بهدف تأمين مكاسب كفاءة مستدامة. علاوة على ذلك، يشعر وفد بلدها بالقلق لأن العديد من تلك الوظائف المقرر إلغاؤها هي وظائف من الرتب الدنيا، مما قد يؤثر سلبا على محاولات تجديد شباب الأمانة العامة وقد يؤدي إلى زيادات أخرى في الميزانية على المدى البعيد. كما ينبغي النظر بجدية في إيجاد ممارسات أكثر ابتكارا وإبداعا في الأعمال لمواجهة عبء العمل المتزايد للمنظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمانة العامة استعراض الأنشطة التي عفا عليها الزمن، وفقا للمادة ٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛ وترتيب أولويات الأنشطة؛ وإدراج تدابير إضافية فعالة من حيث التكلفة في مقترحات الميزانية؛ وتنفيذ مبادرات الإصلاح، مثل نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتنقل، بمزيد من القوة. عندها يؤمل بأن تتحقق من تلك الجهود فوائد قابلة للقياس الكمي، وأن تدرج في الميزانية بالتفصيل في الوقت المناسب.

٦٠ - **السيد وانغ مين** (الصين)، قال إن وفد بلده يرى أن المبدأ التوجيهي المتبع عند تحديد مستوى معقول وملائم لميزانية المنظمة ينبغي أن يتمثل في المواءمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية. فمن ناحية، ينبغي أن تكون الموارد المتاحة كافية للقيام بالأنشطة والبرامج التي صدر بها تكليف على نحو فعال. إذ لا يوجد للأمم المتحدة كمؤسسة نظير، وتتوقع الدول الأعضاء منها الكثير، على نحو ما تبيّنه الولايات العديدة التي أسندتها الدول الأعضاء إليها؛ إلا أنه لكي تؤدي المنظمة تلك المهام وتكون على مستوى تلك التوقعات، فإنها تحتاج إلى تمويل منتظم قابل للتنبؤ به من الدول الأعضاء فيها، يكون مقسما على أساس قدرتها على السداد. وأشار إلى أن منهجية جدول الأنصبة المقررة الحالية، ولا سيما التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، يتجسد فيها ذلك المبدأ المتعلق بالقدرة على السداد، ولذلك ينبغي الإبقاء عليها. ومن ناحية أخرى، ينبغي للأمانة العامة

إنفاذ انضباط صارم في الميزانية، ووضع أدوات ميزنة قائمة على النتائج وتحقيق أقصى قدر من الوفورات. وينبغي أن تحدد الدول الأعضاء الاحتياجات الفعلية من الموارد بطريقة موضوعية ورشيدة بغية تحديد مستوى معقول ومناسب للميزانية.

٦١ - وأشار إلى أن مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قبل إعادة تقدير التكاليف لا يزال يتجاوز التقديرات الأولية التي وافقت عليها الجمعية العامة، ولكنه كان أقل بنسبة ٢,٩ في المائة من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وحتى بعد إدراج إعادة تقدير التكاليف الأولية، فإن المستوى المقترح وقدره ٥٦٢,٥ ٥ مليون دولار لا يزال أقل من موارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة بمبلغ ١,١ مليون دولار. إلا أن ذلك المبلغ لا يشمل المدفوعات الإضافية من قبيل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وأعرب وفد بلده عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على مستوى معقول ومناسب للميزانية استنادا إلى إجراء دراسة متأنية ومشاورات واسعة. ومن ثم ينبغي تخصيص الموارد بطريقة متساوية مع المجالات التي تحددها الدول الأعضاء باعتبارها أولويات، مع إعطاء الأسبقية للأنشطة الإنمائية. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام بهدف أن يعكس الأولويات المبينة في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨، أمر جدير بالثناء.

٦٢ - وأضاف قائلا إنه خلال فترة السنتين المقبلة، سوف تدعى الأمم المتحدة لتنسق جهود التعاون الدولي لتعزيز التنمية، التي تمر الآن بمرحلة حاسمة. وقال يتعين على المنظمة أن تواصل السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وترجمة الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ إلى أفعال. لذلك يجب تخصيص الموارد اللازمة إلى ركيزة التنمية من أجل القضاء على العجز في الموارد، مع بذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية بغية معالجة العجز في التنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا توفير التمويل الكافي والموارد البشرية الكافية للجان الإقليمية. وحث الأمانة العامة على تعزيز الهياكل الإدارية واستخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة بغية تحقيق أقصى قدر من النواتج. وينبغي أن تحقق الأمانة العامة وفورات وأن تقضي على إهدار الموارد وأن تستخدمها بحكمة. وأقر بالتزام الأمين العام بتحسين الكفاءة والفعالية من خلال اعتماد أساليب عمل أفضل، ويأمل أن تؤدي مختلف الإصلاحات الإدارية الجارية التي تنفذها الأمانة العامة إلى تحقيق هذه الأهداف، والتمكن من استخدام الوفورات الناجمة عن ذلك في توفير الموارد للمشاريع والأنشطة ذات الصلة بالتنمية.

٦٣ - **السيد دي أغويار باتريوتا** (البرازيل)، قال إن قواعد الميزانية المعمول بها، التي وافقت عليها الدول الأعضاء، تعزز الشفافية ولها أهمية محورية بالنسبة للحوكمة الديمقراطية والتعددية للمنظمة، ولا يزال هناك مجال لإدخال تحسينات. إلا أنه ينبغي أن تكون أي تغييرات ناجمة عن مفاوضات شفافة وشاملة للجميع تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن قلق وفده بصفة خاصة من أن التفسيرات المبتكرة لقرارات الجمعية العامة المستقرة منذ فترة طويلة التي تنظم عملية الميزانية يمكن أن تقوض مداولات اللجنة. لذلك حذّر من مغبة تسييس المفاوضات على نحو غير ملائم، نظرا لأن الموقف المتطرف لمجموعة صغيرة من البلدان هو مجرد محاولة لخفض التكاليف سعيا لاسترضاء جهات لديها لا تدعم الأمم المتحدة وأهدافها. وقال إن وفد بلده من بين وفود البلدان التي تقدر تقديرا عاليا الدور الذي تضطلع به المنظمة والتي ترى أنه يجب توفير الموارد الكافية، ولا سيما بهدف تعزيز ركيزة التنمية.

٦٤ - وقال إن الزيادات في مستوى الميزانية ليست نتيجة إعادة تقدير التكاليف، وإنما نتيجة للقرارات التي اتخذها

الجمعية العامة بتوافق الآراء لإنشاء وظائف جديدة في مجالات من قبيل إدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأخلاقيات، وتوفير موارد للعدد المتزايد من البعثات السياسية الخاصة المعقدة. وقد جرى عرض تكلفة هذه الموارد بوضوح شديد على الدول الأعضاء عندما قررت تعزيز تلك المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وأشار إلى أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تكفل ألا تتأثر الأنشطة سلبا بالتقلبات المفرطة في أسعار العملات وبالتضخم، وهي عملية متوقعة في منظمة عالمية. وأشار إلى أن الفكرة القائلة بضرورة استيعاب نفقات إعادة تقدير التكاليف تتعارض مع ذلك المنطق، ولا تفعل شيئا لمعالجة العوامل التي تسبب زيادات في التكاليف. وقد استُخدمت دعوات لاستيعاب نفقات إعادة تقدير التكاليف، جنبا إلى جنب مع تفسير مخطط الميزانية باعتباره حدا أعلى مطلقا للنفقات باستمرار لتقليل الأنصبة المقررة للأنشطة التي صدر بها تكليف والتحايل على اختصاصات الجمعية العامة في البت في كيفية تخصيص الموارد. ونظرا لأن نسبة ٧٥ في المائة من الميزانية العادية قد أنفقت على تكاليف الموظفين، فإن عملية إعادة تقدير التكاليف لا يمكن أن يعاد تفسيرها بأنها تعني التجميد أو تحديد حد أقصى؛ ولا يمكن أن توضع الأمانة العامة في موقف يكون فيه السبيل الوحيد أمامها في تلبية أبسط الاحتياجات هو ترك الوظائف شاغرة. وفي الوقت الراهن، وافقت الدول الأعضاء على الوظائف بعد مفاوضات شاملة تتعلق بالميزانية وحددت الأمانة العامة أولوية شغل كل منها مما أدى إلى اقتطاع ضمني في الميزانية أثّر على الأنشطة الإنمائية أكثر من غيرها.

٦٥ - وعلى الرغم من ذلك، تستطيع الأمانة العامة اعتماد أساليب عمل أكثر كفاءة وفعالية، وسيدرس وفد بلده الميزانية البرنامجية من هذا المنظور. وقال إن العديد من الأسئلة التي طرحتها اللجنة الاستشارية، التي لا يزال العديد منها من دون إجابة، تمثل مؤشرا على أن العملية تفتقر إلى التحليل السليم والشفافية والمصداقية. وقد شوهت عملية وضع الميزانية إلى درجة أن التخفيضات باتت تعتبر أكثر أهمية من تنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليف، على نحو ما يتبين من الاقتراح الداعي إلى تخفيض الوقت المخصص لاجتماعات هيئات الخبراء. ويجب ألا يسمح بترك الولايات التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء لتواجه معاناة نتيجة عدم كفاية المخصصات من الموارد. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد ذكرت مرارا بأنه ينبغي عدم إجراء أي تغييرات على منهجية الميزانية وإجراءاتها وممارساتها المعمول بها أو على النظام المالي، دون استعراض وموافقة مسبقين من جميع الدول الأعضاء.

٦٦ - وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز ركيزة التنمية لدى المنظمة في السنوات الأخيرة، فقد وافقت الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ على جملة التقديرات المنقحة الناجمة عن المقررات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو +٢٠. لذلك يجب على الدول الأعضاء ألا تسمح بتقليل قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلده يشعر بالانزعاج من الاقتراح الداعي إلى إلغاء عدد من الوظائف في اللجان الإقليمية، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تعد شريكا لا غنى عنه في تعزيز التنمية في تلك المنطقة، نظرا لأن ذلك سيؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانية تحويل القرارات التي اتخذت في مؤتمر ريو +٢٠ إلى أفعال.

٦٧ - وأضاف قائلا إن الضغط المستمر الهادف إلى إجراء تخفيضات في الميزانية العادية قد أدى إلى أن تعتمد المنظمة بشكل متزايد على صندوق الموارد الخارجة عن الميزانية. وتشكل التبرعات مصدرا هاما من مصادر التمويل، ولا يمكن أن تحل محل التمويل المنتظم الذي يمكن التنبؤ به للأنشطة الأساسية، وينبغي ألا تستخدم في تغيير الأولويات

التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. ويجب وضع آليات لكفالة وجود قدر ملائم من الرقابة والشفافية والمساءلة على عناصر الميزانية الأقل خضوعا للمساءلة؛ وينبغي ألا يتحقق التخصيص الفعال للموارد على حساب صلاحيات الدول الأعضاء.

٦٨ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر)، قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة ليست مجرد أداة مالية، إنما تعكس أيضا الرؤية الاستراتيجية للأمين العام بشأن كيفية تنفيذ الولايات وتحقيق الأولويات التي تقررها الدول الأعضاء. لذلك ينبغي ترجمة تلك الرؤية الاستراتيجية إلى أنشطة يخصص لها ما يكفي من الموارد المالية. وعلى الرغم من أن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق وفورات عن طريق تحسين استخدام الموارد، يساوره بالغ القلق إزاء التخفيضات المقترحة، ولا سيما في الأنشطة التي تتطلب المزيد من الموارد. وقال إن الأنشطة الإنمائية وأنشطة التعاون الدولي والإقليمي، مرة أخرى، لم تُمنح الموارد التي تستحقها. وأوضح أن عدم تخصيص موارد كافية لأي من الركائز الثلاث للأمم المتحدة ستكون له عواقب وخيمة على المنظمة وعلى الدول الأعضاء.

٦٩ - وأشار إلى أن اللجان الإقليمية تضطلع بدور هام في تنفيذ خطة التنمية؛ لذلك فمن الضروري أن تخصص لها الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بعملها دون الاضطرار إلى الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية. وبغية تعزيز التنمية في أفريقيا، فإنه يجب توفير القدر المناسب من الموارد المالية والبشرية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالمثل، فمن الأهمية بمكان وجود عدد كاف من الوظائف برتبة مبتدئ في المنظمة، حيث يسهم استقدام موظفين جدد أصغر سنا في تنشيط الأمانة العامة. وقال إن وفد بلده يساوره قلق بالغ إزاء التخفيض المقترح في عدد هذه الوظائف، لا سيما في ما يتعلق بركيزة التنمية وفي اللجان الإقليمية، الأمر الذي سيكون له أثر سلبي على تنفيذ الولايات والجهود الرامية إلى تجديد شباب المنظمة، من قبيل برنامج الفنيين الشباب، الذي يسعى إلى استقدام شباب موهوبين، ذوي قدرات وأفكار جديدة، لتمكين المنظمة من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة في العالم.

٧٠ - **السيدة مالكورا** (رئيسة مكتب الأمين العام، وكيلة الأمين العام)، ردا على ملاحظات الوفود، قالت إنه يطلب إلى المنظمة بالفعل القيام بالمزيد في إطار جميع الركائز الثلاث لعملها في الوقت الذي تواجه فيه الدول الأعضاء قيودا معروفة على مواردها. وقد انعكست هذه الحقائق في مخطط الميزانية الأولي، الذي شمل تخفيضا جرى النظر فيه بعناية. وقد اقترح الأمين العام تخفيضات في الخدمات الإدارية وخدمات الدعم اعتبرها ممكنة التحقق من دون التأثير على تنفيذ الولايات. وفي وقت لاحق، طلبت الجمعية العامة تخفيضا إضافيا قدره ١٠٠ مليون دولار؛ وبغية تنفيذ ذلك الطلب أجرى المراقب المالي عملية لاستعراض في جميع الإدارات، لكي لا تكون التخفيضات نتيجة اتخاذ قرارات فوقية، وإنما نتيجة للتفاوض مع مديري البرامج. وقد انتقلت الأمانة العامة من العرض المتعارف عليه للميزانية بدقة من أجل إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج تلك العملية التي أنجزت خلال فترة قصيرة جدا. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل يكمن وراء المقترح، وقد بُذل كل جهد ممكن للتقليل إلى أدنى حد من تأثير التخفيضات التي تضمنها. وقالت إنه يوجد لكل مقترح مجال للتحسين، وأشارت إلى أنها وفريقها سيكونون متاحين طوال الوقت للرد على الاستفسارات وتقديم الدعم للجنة في مداولاتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.